مجلس المستشارين الرباط في: 23/06/2020

الفريق الاشتراكي رقم السؤال: 3 600

إلى السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول مآل النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون الإطار93.13 المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

لا شك أن بلادنا بادرت، منذ مصادقتها على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والبرتوكول الملحق بها، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لحماية حقوق هذه الفئة أهمها اعتماد القانون الإطار 93.13 وإحداث آلية وطنية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .

غير أنه يلاحظ، السيدة الوزيرة، أنه بعد مرور أكثر من ست سنوات على صدور القانون الإطار في الجريدة الرسمية لا زلنا نسجل للاسف تباطؤ الحكومة في إخراج النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون الإطار مما أفرغه من حمولته الإيجابية وضمنها إحداث اللجنة الوطنية التي يفترض أن تناط بها مهمة تتبع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإعداد تقريرسنوي.

لذلك نسائلكن السيدة الوزيرة عن الأسباب التي حالت دون إخراج النصوص التنظيمية المشار إليها، وكذا عن الإجراءات والبرامج التي تعتزم الوزارة القيام بها لتحقيق مزيد من الإنصاف لهذه الفئات المستضعفة؟

صاحب السؤال

عبد الحميد فاتحي